أزمة النظام الاقتصادي العالمي : البلدان المتخلفة .. مجاعات وديون وطريق مسدود .. مصطفى نور الدين

البترول والغاز العربي، العدد ٦، يونيو ١٩٨٣، ص ص ٥١ - ٥٦

الجمعة 29 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

ازمة النظام الاقتصادي الدولي:

البلدان المتخلفة: مجاعات وديون وطريق مسدود

تنعي البلدان الرأسمالية المتقدمة حالها، وتصرخ من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم ومن بطء معدلات نمو الانتاج ومن الكساد..الخ. فماذا يمكن ان نقول عن احوال البلدان المتخلفة التي ترزخ تحت نير الديون وتقتلع المجاعات والامراض ملايين من شعوبها، ويعلن سكرتير عام الامم المتحدة بانه في عام ١٩٩٠ سيكون هناك ٨٠٠ مليون انسان في حالة فقر مطلق اذا لم تمتد اليهم

يد المساعدة فاي مساعدة يقصد ومن من ستأتي هذه المساعدة من البنك الدولي ام من صندوق النقد الدولي ام من الوكالة الدولية للتنمية الامريكي AID؟

فلنحاول ان نرى ما ادت اليه سياسة «المساعدة» الدولية للبلدان المتخلفة هل حقا ساعدتها ام ان البلاد المتخلفة تخضع لاستغلال مكثف من قبل المؤسسات المالية الدولية؟

ارتفعت ديون البلدان المتخلفة خلال السنوات الاخيرة بصورة مذهلة ففي عام ١٩٧٥ كان اجمالي هذه الديون ١٨٠ بليون دولار ارتفعت الى ٤٠٦ بليون دولار عام ١٩٧٩ والى ٤٦٥ بليون عام ١٩٨٠ ثم قفزت في عام ١٩٨٢ لتصبح ٦٢٦ بليون دولار (انظر جدول ١).

جدول رقم ١
تطور ديون البلدان المتخلفة

	أجمالي الديون	خدمة الديون
١٩٧٥	١٨٠	٢٥,٨
١٩٧٩	٤٠٦	٧٥,٦
١٩٨٠	٤٦٥	٨٦,٩
١٩٨١	٥٣٠	١٠٩,٣
١٩٨٢	٦٢٦	١٣١,٣

وكما نشهد من هذا الجدول فان خدمة الديون

مثلت اكثر من ١٤٪ من اجمالي الدين عام ١٩٧٥ وحوالي ١٩٪ عام ١٩٧٩ و٢١٪ عام ١٩٨٢ ولقد ادى الى ارتفاع نسبة خدمة الديون ما شهدته السنوات الاخيرة من ارتفاع متواصل في اسعار

الفائدة. فعلى سبيل المثال لم تكن الفائدة على ديون البلدان المتخلفة تمثل في عام ١٩٧٥ الا ٣٦٪ من قيمة اجمالي الديون فاصبحت هذه الفائدة تمثل حوالي ٤٣٪ عام ١٩٨٠ واكثر من ٤٤٪ عام ١٩٨١ وحوالي ٤٦٪ عام ١٩٨٢.

وتعد مسألة الديون الخارجية للبلدان المتخلفة كارثة ليس فقط لانها تضاعفت ٦ مرات خلال العقد الاخير (فيما يتعلق بالديون المتوسطة والطويلة الامد فقط) بل ايضا لما تمثله هذه الديون من عقبة امام تلك البلدان. إذ انه قد حدث ازدياد حاد لما تمثله قيمة هذه الديون بالنسبة الى الناتج القومي الصافي بصورة يكاد يستحيل على بعض البلدان تسديد ديونها لعشرات السنوات بل ربما يستحيل عليها ذلك لمئات السنوات. فاذا كانت نسبة قيمة ما تمثله الديون العامة الخارجية الى الناتج القومي الصافي لبلد مثل تشاد على سبيل المثال قد ارتفعت من ١١,٨٪ عام ١٩٧٠ الى ٣١,٧٪ عام ١٩٧٩، فان زائير قد ارتفعت فيها هذه القيمة خلال نفس الفترة من ١٧,٦٪ في السنة

الاولى الى ٧٨,٥٪ عام ١٩٧٩. وتوغو ارتفعت فيها هذه النسبة من ١٦٪ الى ٨٦,٧٪ وموريتانيا من ١٦,٨٪ الى ١٣٩,٧٪!! (انظر جدول رقم ٢).

وتفاقم اوضاع البلاد المتخلفة لم يكن سببه فقط الثقل الذي تمثله هذه الديون في حد ذاتها، فالنسبة التي تمثلها قيمة خدمة الديون في بعض البلدان تمثل ما يقرب من ١٠٪ من ناتجها القومي الصافي في السنوات الاخيرة في الوقت الذي لم تكن تمثل فيه هذه النسبة حوالي ٣٪ عام ١٩٧٠ كما هو الحال بالنسبة لبلد مثل زامبيا. بل ان المغرب الذي لم تكن خدمة ديونه تمثل الى ١,٥٪ من الناتج القومي الصافي عام ١٩٧٠ قد ارتفعت عام ١٩٧٩ لتصبح ٦,٥٪ والجزائر الذي ارتفعت فيها هذه النسبة من ٠,٩٪ عام ١٩٧٠ الى ٩,٥٪ عام ١٩٧٩. (انظر الجدول رقم ٣)

ومن ناحية اخرى لايضاح العبء الذي تمثله خدمة الديون على البلدان المتخلفة فاننا في نفس الجدول السابق نلحظ ما تمثله خدمة الديون الى صادرات بعض البلدان. وكما هو واضح في كل

جدول رقم ٢
نسبة قيمة ما تمثله الديون
العامة الخارجية من
الناتج القومي الصافي (٪)

لبعض البلدان المتخلفة

البلد	١٩٧٠	١٩٧٩
تشاد	١١,٨	٣١,٧
الصومال	٢٤,٤	٤٥,٣
زائير	١٧,٦	٧٨,٥
توغو	١٦,٠	٨٦,٧
موريتانيا	١٦,٨	١٣٩,٧
مصر	٢٣,٨	٥١,٧
نيكاراغوا	٢٠,٧	٨٣,٠
الكونغو	٥٤,٤	٧٤,٤
جاميكا	٦,٤	٥٤,١
بنما	١٩,٠	٧٠,٠
البرازيل	٧,٢	١٦,٤
الجزائر	١٩,٣	٣٨,٧

Source: Banque Mondiale: Rapport sur le développement dans le monde 1983.

الحالات المذكورة نلحظ التطور الذي حدث بين ١٩٧٠ و١٩٧٩ وتزايد العبء الذي مثلته بتمثيلها نسبة تتزايد من قيمة صادرات البلدان، فاذا كانت خدمة الديون قد مثلت ١٠,٧٪ من صادرات السودان عام ١٩٧٠ فان هذه النسبة قد ارتفعت عام ١٩٧٩ لتصبح ١٤,٤٪ غير ان ما مثلته خدمة ديون موريتانيا قد تزايدت نسبتها الى نسبة صادراتها حوالي ١٠ مرات خلال نفس الفترة. وفي

كل الاحوال فان خدمة الدين للبلدان المتخلفة قد شكلت نسبة ضخمة من قيمة صادرات هذه البلدان.

وتترك الديون بصماتها على سير اقتصاديات البلدان المتخلفة. فتعجز كوستاريكا على سبيل المثال عن تسديد ديونها الخارجية وتتضطر لاتخاذ اجراءات تقشف قاسية وتجري تخفيضات هائلة لعملتها علاوة على استدعائها لصندوق النقد

جدول رقم (٣)
نسبة ما يمثله خدمة الدين الى كل من
الناتج القومي الصافي والى قيمة الصادرات

البلد	نسبة خدمة الدين من الناتج القومي (٪) الصافي		نسبة خدمة الدين من الصادرات (٪)	
	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩
اثيوبيا	١,٢	١,١	١١,٤	٧,٦
مالوي	١,٩	٤,٥	٧,٠	١٨,٤
سيراليون	٢,٩	٤,٢	١٠,١	١٨,٤
السودان	١,٧	١,٨	١٠,٧	١٤,٤
موريتانيا	٢,٠	٥,٩	٣,٢	٢٢,٩
زامبيا	٣,٢	٩,٥	٥,٦	٢٤,٤
بوليفيا	٢,٣	٤,٧	١١,٠	٢٥,٩
مصر	٤,١	٦,٩	٢٨,٧	١٨,٩
نيكاراغوا	٣,٢	٣,٧	١١,١	١٤,٥
المغرب	١,٥	٦,٥	٧,٧	٢٧,٥
بيرو	٢,١	٨,١	١١,٦	٣١,٣
ساحل العاج	٢,٨	٨,٢	٦,٨	٢٣,٩
الجزائر	٠,٩	٩,٥	٣,٢	٢٤,٩
البرازيل	٠,٩	٣,٤	١٢,٥	٣٤,٠
شيلي	٣,١	٥,٢	١٨,٩	٢٢,٩

Source: Banque Mondiale: Rapport sur le devéloppement dans le monde 1982

الدولي لعله ينقذها!! وتمر نيكارغوا بظروف بالغة القسوة ايضا بفعل ثقل الديون التي تـرزح فوق كاهلها.

وربما يكون مثال تنزانيـا وديونهـا معبرا عن احوال البلدان المتخلفة. فديونها تقترب من ١,٦ بليون دولار منها ٣٠٠ مليون دولار متأخرات ديون قصيرة الامد.

ولقد اضطرت الحكومة تأجيل كل مشروعـات «التنمية» نظرا للصعوبات المالية التي تمـر بها. فـواردات البلـد ضعفي صـادراتهـا والشلن لا يسـاوي الا ٥٠٪ من قيمته في السـوق وتعـاني الميزانية من عجز قدره ٣٠٠ مليـون دولار وليس بخزينة الدولة من احتياطيات العملة الاجنبية الا ما يكفي لتغطية واردات يومين او ثلاثة ايام فقط! فما الذي يقترحه صندوق النقد الدولي على هـذا البلـد المتخلف لكي يخرج من هـذا الـوضـع؟. «يقترح تخفيض العملة المحلية بنسبة ٥٠٪ (كانت العملة قد خفضت ١٠٪)، وتخفيض مصـروفات الميزانية تم حتى يكون العلاج ناجعا رفع الاسعار بنسبة ٨٠٪!!. اما البنـك الدولي فقـد اوقف كل

قروضه الى هذا البلد وهي القـروض التي تتعلق بنحو ٤٠ مشروعا وذلك حتى يتم دفـع الفوائـد السابقة اولا!.

امـا تشـاد فخـزينتهـا خـاويـة ـ كخـزينـة سيراليون ـ وهنا وهناك لا تدفع مرتبات مـوظفي الحكومة.

ولقد عكست الاوضاع المالية للبلدان المتخلفة اثارها المباشرة على معدلات النمو وعلى معـدلات البطالة والتضخم، وتركت بصمات شديدة القسوة على حياة ملايين من الافراد. فلم ينتشر بهذه البلاد حالات سوء التغذية او الامراض فحسب، بل يفتك الجوع بملايين الاشخاص سنويا.

تطور معدل التقهقر:

سجلت معدلات النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي لمناطق البلدان المتخلفة تدهورا كبيرا في السنوات الاخيرة بـالقياس لمـا كانت عليـه ابان الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٠، فانحدرت من ٥,٨٪ الى ٢,٢٪ في سنة ١٩٨١. ولقد تفاوتت نسب التدهـور من

منطقة الى احرى وكانت منطقة امريكا الـلاتينية والكـاريبي اكثـر المنـاطق التي عـانت من هـذا الانخفاض اذ بعد ان كان معدل النمو فيها ٥,٥٪ للفترة ٦٠ ـ ١٩٧٠ فانه انحدر الى (— ٠,٤٪)!

عام ١٩٨١.

وتلي هذه المنطقة في الانحدار منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي كان معدل النمو بها ٧,٧٪ ابان الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٠ فانحدر الى ٠,٦٪ فقط عام ١٩٨١. (انظر الجدول رقم ٤).

ولقد نتج ذلك في جزء منه عن تراجع قيمة صادرات هذه البلدان علاوة على ارتفاع اسعار الفائدة التي اثقلت خدمة الديون وحدت من قدرة هذه البلدان على الحصول على قروض جديدة فادى ذلك بدوره الى بطء معدل نمو الانتاج.

فالارجنتين، على سبيل المثال، قد تراجع فيها الانتاج الداخلي والاجمالي بنحو ٧٪ خلال الستة اشهر الاولى من ١٩٨٢ وانخفض الانتاج الصناعي بنحو ١٤٪ وارتفعت معدلات البطالة ليبلغ عدد المتعطلين ما يزيد عن ١,٥ مليون شخصا. وهبطت القوة الشرائية بنحو ٣١٪ بين يناير ويوليو من نفس العام. وارتفعت الاسعار بين يوليو وسبتمبر بمعدل ١٦٪ في الشهر في المتوسط. وبشكل اجمالي ارتفعت الاسعار خلال عام ١٩٨٢ بنحو ٢٣٠٪. وتدهورت العملة المحلية بين يناير ونوفمبر من نفس العام فاصبح الدولار مكافئا لـ ٤٥٠٠٠ بيزوس مقابل ١٠٠٠٠ بيزوس فقط في اول العام. (le Monde: B.E.S. 1982, p.102). وحاليا ارتفع معدل التضخم السنوي الى ٣٠٠٪ وشملت البطالة ٣٠٪ من القوة العاملة في الارجنتين.

وفي امريكا اللاتينية بشكل عام كانت معدلات النمو منخفضة للغاية وكانت هذه المعدلات سلبية في الارجنتين وبوليفيا والبرازيل عام ١٩٨٢.

وطبقا لقول سكرتير سوق امريكا الوسطى المشترك MCCA (الذي يضم غواتيمالا، والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستكاريكا) تمر هذه المنطقة من العالم باقسى الازمات التي لم تشهد مثلها طوال تاريخها. ونتج هذا الوضع عن عوامل سياسية واقتصادية في ظل كساد دولي الى جانب التفكك الناجم عن الاحداث السياسية التي تعم المنطقة ولسياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

ولقد فاقم كل من معدل التضخم المرتفع ازدياد معدلات البطالة من اختلال التوازن الاقتصادي حيال العالم الخارجي.

فعلى مستوى الانتاج تعاني منطقة امريكا الوسطى من تدهور شامل لمعدلات النمو السنوي. ويتضح ذلك من خلال معدل النمو للانتاج المحلي

جدول رقم ٤:
معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج القومي الاجمالي (٪)

	٦٠ـ١٩٧٠	٧٠ـ١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
اجمالي المناطق المتخلفة:	٥,٨	٥,٦	٤,٨	٥,٠	٢,٢
افريقيا (جنوب الصحراء):	٤,٧	٣,٧	١,٥	٢,٨	٢,٢
شرق أسيا والباسفيك:	٧,٣	٦,٩	٧,٥	٥,٨	٥,٥
امريكا اللاتينية والكاريبيب:	٥,٥	٥,٥	٥,٩	٥,٣	٠,٤ –
شمال افريقيا والشرق الاوسط:	٧,٧	٨,١	٨,٥	٦,٨	٠,٦
جنوب أسيا:	٤,٣	٣,٥	٢,١ –	٦,٦	٥,٩
جنوب اوروبا وبلدان					
اخرى على حوض المتوسط:	٦,٦	٥,١	٢,٥	١,٢	٢,٤
الدول الصناعية	٥,١	٣,٣	٣,٤	١,٤	١,٢

Source: Banque Mondiale, Rapport Annual 1982.

الاجمالي الذان كانا قد سجلا في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ معدلا يقدر بنحو ٧,٦٪ و٣,٦٪ على التوالي بينما لم يسجل معدل النمو الا صفرا في عام ١٩٧٩. ثم في عام ١٩٨٠ سجل هذا المعدل ٠,٨٪ ثم في عام ١٩٨١ سجل هبوطا بنفس القدر وفي عام ١٩٨٢ ساء الوضع بصورة اخطر.

ففي غواتيمالا التي كان يعد اقتصادها اصلب اقتصاد وفي المنطقة يمر النشاط الاقتصادي بمرحلة ركود حادة عبرت عن نفسها في الهبوط التام للانتاج حتى في قطاعات الاقتصاد المتقدمة.

وحيال هذا الوضع اضطرت الدولة الى اتخاذ اجراءات متعلقة بتخفيض ميزانياتها ووضع اجراءات مشددة على السلع المستوردة.

اما في سلفادور فقد هبط انتاجها الصناعي في عام ١٩٨١ وحده بنسبة ١٧٪ وهي نسبة ضخمة للغاية نظرا لما يمثله الانتاج الصناعي من اهمية لهذا البلد. ولم يحول دون هذا التدهور المساعدات السخية التي تقدمها الادارة الامريكية للنظام الدكتاتوري بسلفادور.

وتضطر كوستاريكا امام الصعوبات التي تواجهها ماليا وعجزها عن تسديد ديونها الى اتخاذ اجراءات تقشف قاسية والى استدعاء صندوق النقد الدولي لعله ينقذها!!.

وهذا هو ذاته الامر بالنسبة لهندوراس ونيكاراغوا التي لم يتمكن النظام الجديد فيها بعد مد اعادة بناء اقتصاد البلد في ظل ظروف العدوان الواقع عليه من القوة المضادة المتحلفة مع الولايات المتحدة.

تضخم التضخم

في ظل هيمنة النظام الرأسمالي الدولي على اقتصاديات البلدان المتخلفة وباعتبار هذه البلدان الاطراف المتخلفة منه فانها تعاني من التضخم

مثلما تعاني البلدان الرأسمالية المتقدمة. الا ان درجة معاناة هذه البلدان المتخلفة اكثر حدة واثرها اكثر تدميرا. وان كان من المستحيل الادعاء بان معدلات التضخم كانت منخفضة في معظم البلدان المتخلفة ابان الفترة ٦١ ـ ١٩٧٠ الا انه تبدو ضئيلة للغاية اذا ما قورنت بمعدلات التضخم ابان الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٩. (انظر جدول ٥).

وليس هناك بلد واحد على الاطلاق من البلدان المتخلفة قد انخفض فيه معدل التضخم بين الفترتين السابقتين الا البرازيل التي انخفض معدل التضخم فيها من ٤٦,١٪ في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ الى ٣٦,٧٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩.!!

ففي كل البلدان ارتفعت معدلات التضخم سواء بنحو عشرة امثال ما كانت عليه ابان الفترة ٦١ ـ ١٩٧٠ كما هو حال اوغندا اوبمعدلات اقل من ذلك الا انها سجلت معدلات مذهلة مثل معدلات التضخم في الارجنتين التي ارتفعت من حوالي ٢٢٪ الى حوالي ١٣٠٪ وفي شيلي ارتفعت هذه المعدلات من حوالي ٣٣٪ الى حوالي ١٨٦٪.!!

ولقد بلغت معدلات التضخم بالجزائر في ١٩٨٢ الى اكثر من ١٨٪ ومس ارتفاع الاسعار المواد الغذائية بشكل اساسي. وبلغ هذا المعدل ١٣٪ في

تونس.

ولقد ارتفعت معدلات التضخم في كل ابلاد

المتخلفة دون شك من جراء تجارتها مع البلـدان الـرأسماليـة بشكل اسـاسي والتي ارتفعت فيها اسعار السلع التي تستوردها البلـدان المتخلفة. وترك كل ذلك اثاره على موازين مـدفوعـات هذه البلدان.

ميزان المدفوعات: ميزان الهموم

ليس من المدهش ان نجد ان موازين مدفوعات كـل البلدان المتخلفـة ـ باستثنـاء حفنة قليلـة ـ تسجل عجزا دائما وان هذا العجز قد اصبح غير محتمل بالنسبة لكثير من بينها.

ومن قراءة جدول رقم ٦ نشـهد التدهور الذي اصـاب ميزان المـدفـوعـات لبعض من البلـدان المتخلفة في مختلف القارات.

واذا تسـاءلنا عن اسبـاب هذا التـردي، فان الاجابة لن تكون عسيرة تماما. فالبلدان المتخلفة منذ تكاملها في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمـل وجهت انشطتها الانتاجية لاشباع حاجات السوق الدولي. واعتمدت في ذلك في اغلب الاحيان ان لم يكن كلها على انتاج سلعة واحـدة تمثل مصـدر الدخل الاساسي لها. وعلى هذا النحو اصبح لكل تذبذب في اثمان هذه السلع في السوق الرأسمالي الدولي اثار مباشرة على مداخيل هذه البلدان.

فعلى سبيل المثال انخفضت اثمان الكاكاو في ١٩٨١ بالقياس بعام ١٩٨٠ بنحو ٢٠,١٪ وهو يمثل ١٠٠٪ من صادرات البلدان المتخلفة المنتجة له. وانخفضت اثمان البن خلال نفس الفترة بـ ١٧,٤٪ وهو يمثل ٩٥٪ من صادرات البلدان المتخلفة المنتجة له وانخفضت اثمان الكوتشوك بنحو ٢٣٪ (٩٧٪ من صادرات هذه البلدان) وانخفضت اثمان الشاي بـ ٩,٦٪ (٩٦٪ من صادرات البلدان المتخلفة المنتجة له) وانخفضت اثمان الاخشاب الاستوائية باكثر من ٢٥٪ وهو يمثل ٩٣٪ من صادرات البلدان المتخلفة المصدرة لهذا النوع من الاخشاب وان النحاس قد انخفض ثمنه باكثر من ٢٠٪ وهو يمثل ٦٤٪ من صادرات البلدان المتخلفة المصدرة للنحاس.

فاذا عرفنا ان النحاس يمثل ٩٠,٦٪ من صادرات زامبيا ويمثل ٤٠,٦٪ من صادرات زائير وان الكاكاو يشكل ٧٣,٨٪ من صادرات غانا وان البن يشكل ٦٢,٥٪ من صادرات كولومبيا والشاي يشكل ٥٢,٩٪ من صادرات سيريلانكا. لادركنا الاثار الذي تصحب انخفاض اثمان هذه المواد

جدول رقم ٥
متوسط معدل التضخم السنوي

(٪)

البلد	١٩٧٠_١٩٦١	١٩٧٩_١٩٧٠
زائير	٢٩,٩	٣٢,٢
اوغندا	٣,٠	٣٠,٤
غانا	٧,٦	٣٤,٨
بوليفيا	٣,٥	٢٢,٣
مصر	٢,٦	١١,٥
الجزائر	٢,٧	١٣,٢
البرازيل	٤٦,١	٣٦,٧
شيلش	٣٣,٢	١٨٥,٨
الارجنتين	٢١,٧	١٣٠,٨
فينزويلا	١,٣	١٢,١

Source: Banque Mondiale: Rapport sur le devéloppement dans le monde 1983.

الاولية على اقتصاد اي من هذه البلدان.

الا ان الصورة اكثر تركيبا وتعقيدا من ذلك، فالبلدان المتخلفة او معظمها يعتمد على الخارج في سد احتياجاته الغذائية. وبالتالي فان اي انخفاض او ارتفاع في اثمان المواد الغذائية له اثار ايجابية او سلبية على موازين مدفوعات هذه البلدان. فاذا عرفنا ان الذرة قد ارتفع ثمنها بـ ٤,٤٪ في عام ١٩٨١ بالقياس بعام ١٩٨٠ وانها تمثل ٣٨٪ من واردات البلدان المتخلفة وان الارز قد ارتفع ثمنه بـ ١١,٣٪ خلال نفس الفترة وانه يشكل ٧٧٪ من

وارادات البلدان المتخلفة واخيرا ان اثمان القمح قد ارتفعت خلال نفس الفترة بنحو ٣٪ وانه يشكل ٥٦ من واردات البلدان المتخلفة، فانه يبدو لنا الاثر المزدوج لانخفاض اثمان السلع التي تصدرها البلدان المتخلفة وارتفاع اثمان السلع التي تستوردها على ميزان مدفوعاتها. بل على اقتصادها ككل.

وتعتمد البلدان المتخلفة ايضا على التكنولوجيا الغربية وفي ظل التضخم الذي يسود البلدان الرأسمالية المتقدمة ترتفع اثمان السلع المصنعة المصدرة الى البلدان المتخلفة. اي ان البلدان الرأسمالية تصدر للبلدان المتخلفة التضخم ايضا. فعلى سبيل المثال ارتفعت اسعار الجملة الخاصة بالآلات والاجهزة ـ والتي تشتريها البلدان المتخلفة ـ في الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ بما يعادل ٥٤,٦٪ بالمقارنة باسعار ١٩٧٥. وارتفعت اسعارها في المانيا الغربية خلال نفس

فترة المقارنة بنحو ٢٦,٦٪ اما في السويد فقد بلغ الارتفاع في اسعارها الى ٦٠,٧٪.

تتحمل البلدان المتخلفة اذن اثار الازمة التي يمر بها النظام الرأسمالي الدولي. والارتفاع المستمر في الاسعار العالمية ومن ضمنها دون شك ارتفاع اسعار النفط ـ وان كان ارتفاعه ليس العامل الاساسي في كل الكوارث التي تحيق بالنظام

الـرأسمـالي الـدولي كمـا يـدعـي كثـير مـن الاقتصاديين ـ ويضاف الى ذلك ايضا ارتفاع قيمة الدولار خلال السنوات الاخيرة عـلى نحو مـروع اثقل على البلدان المتخلفة قيمـة وارداتها وحجم ديونها. وساعد عـلى ذلك ايضـا ارتفاع اسعـار الفائدة.

ومن المفيد للتدليـل على ان مشـاكل البلـدان المتخلفة ناجمة عن تعاملها مع البلدان الرأسمالية ان ننظر الى جدول رقم ٧ لنـرى ان حجم تجارة صادرات البلدان المتخلفـة متجهة في اغلبهـا الى البلدان الرأسمالية المتقدمة وهو ما ينجم عن التأثر المباشر لاقتصاديات البلدان المتخلفة بكل ما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

ولقد اعتبر الغرب ارتفاع اسعار النفط «المتهم الاول» عن ازمته وعن ازمة البلدان المتخلفة، فهل كان هذا الاتهام صحيحا؟

اننا لو تأملنا ما تمثله واردات البلدان المتخلفة من النفط بالقياس بـالسلع الاخـرى لوجـدنا ان

الغذاء سلاح

... لا تقوم استراتيجية القوة الغذائية الامريكية على شحن الغذاء الى عالم من

الجياع بل على تشكيل الاذواق والعادات لطبقة معنية من الناس لجعلهم يعتمدون على منتجات وانماط لم يريدوها قط من قبل. ويشجع صانعوا السياسة الامريكية الدول الاخرى على ان تصبح معتمدة غذائيا بصورة متزايدة على الولايات المتحدة بينما تصبح الولايات المتحدة ذاتها معتمدة اقتصاديا بصورة متزايدة على الصادرات الغذائية.

ف. مور لابيه وج. كولينز

من كتابهما: صناعة الجوع خرافة الندرة)

ترجمة احمد احسان

عالم المعرفة ـ الكويت ١٩٨٣

جدول رقم ٦
ميزان المدفوعات لبعض البلدان المتخلفة
(مليون دولار)

البلد	١٩٧٠	١٩٧٩
بنغلادش	— ٦٠	— ٧٥٥
اثيوبيا	— ٣٢	— ٢٢٨
الصومال	— ٥	— ١٣٦

الهند	١٩٤ –	٢٢٦١ –
سيرالنكا	٥٩ –	٦٦٤ –
باكستان	٦٦٧ –	٩٢٨ –
مدغشقر	١٠	٤٣٣ –
مصر	١٥٤ –	٤٨٩ –
تايلند	٢٥٠ –	٢٢٨٠ –
المغرب	١٢٤ –	١٤١٦ –
ساحل العاج	٣٧ –	١٧٤٢ –
تونس	٥٣ –	٣٢٤ –
سوريا	٦٩ –	٦٤٠ –
تركيا	٧٠ –	٢٧٦٢ –
كوريا الجنوبية	٦٢٣ –	٥٣٢٦ –
البرازيل	٨٣٧ –	١٢٨٧١ –

Source: Banque Mondiale: Rapport sur le développent dans le monde 1983.

النفط لا يشكل ٢٥٪ من قيمة واردات معظم البلدان المتخلفة الا نادرا. بينما يشكل الجزء الاعظم من وارداتها السلع المصنعة والآلات ووسائل النقل والمواد الغذائية.

والجدول رقم ٨ يعطي لنا نموذجا مصغرا عن بعض البلدان المتخلفة التي تقل قيمة وارداتها من الوقود عن قيمة وارداتها من المواد الغذائية وهذه البلدان من ناحية اخرى تمر بمشاكل حادة الصعوبة برغم ان ارتفاع اسعار النفط لا تمسها

هو عنصر اساسي في مشاكلها وان كان ليس العنصر الوحيد وانما يشترك معه كل ما اسلفنا قوله عن ارتفاع اسعار المواد الاولية وقيمة الدولار.. الخ. فبلد مثل مصر على سبيل المثال قد ارتفعت قيمة وارداتها من المواد الغذائية من ٥٩,٢ مليون جنيه مصري عام ١٩٧٠ الى ١٦٢٥,٥ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠. فاذا عرفنا ان الانتاج المحلي لمصر من الحبوب لا يغطي الا حوالي ٢٥٪ فقط من الاستهلاك الداخلي وان ٧٥٪ من الاحتياجات الضرورية للشعب يتم استيرادها من الخارج (من الولايات المتحدة على وجه التحديد) وان مصر التي

لم تكن تستورد الا ٩٩٧ طن من السكر عام ١٩٧٠ استوردت عام ١٩٨٠ حـوالي ٤٥٩٧٦٠ طن وفي عام ١٩٨٢ تستورد مصر نصف احتيجـاتها من السكر من الخارج. بل بعد ان كـانت مصر بلدا مصدرا للارز اصبحت تستورده الان!.

اذا عرفنا ذلك ثم عرفنا انه يمكن ان نضيف الى ذلك قائمة طويلة من المواد الغذائية مثـل اللحوم والدقيق...الخ تستوردها مصر لسد الاحتياجـات الضرورية للشعب لادركنا الاثر الذي يؤدي اليه ذلك على ميـزان مدفـوعاتهـا وعلى اتخـاذ القرار السياسي فيها. اذ في الواقع من يملك الطعام يملك السلطة الفعلية ومن يملك الطعام بالنسبة لمعظم البلدان المتخلفة هي الدول الرأسمـالية الكبـرى وخاصة الولايات المتحـدة. فنصف واردات مصر هي واردات غذائية يأتي ثلاثة ارباعها (٧٥٪) من الـولايات المتحـدة. وتعد مصر مكتفيـة ذاتيا من النفط وعلى الرغم من ذلك فهي تعاني من مشكلات جمـة وضعتها عـلى حافـة الكارثـة. واقر البنـك المركزي المصري بذلك وقال بان الذي ينقذ مصر

مؤقتـا من الاختلال في ميـزان مدفـوعاتهـا هي تحويلات العاملين بالخارج ودخل قناة السويس ودخل السياحة؟

ان صـادرات البلدان الـرأسماليـة المتقدمـة الغذائية من المواد الغذائية ان هي في الواقع الا السـلاح الذي تستخـدمه هـذه البلاد لتـوطيـد مصالحها الاستراتيجية في البلاد التي تتلقاها. ولم يخف المسؤولـون الامريكيـون الهـدف من وراء «مسـاعدتهم» او صـادراتهم الغذائيـة من اجل تحقيق اهدافهم السياسية. فما مساعدة الولايات المتحدة لمصر او للاردن او لسوريا او لغيرهم من البـلاد المتخلفة الا من اجـل حفظ مصالحهم في المناطق التي توجد بها هذه البلدان. ولقد صرح وزيـر الزراعـة الامريكي السـابق بان «الغـذاء سلاح» ونصح بعض الاقتصاديين الامريكيين بان يشتري فائض القمح من كندا وغيرها من البلاد المنتجة والمصدرة للقمح لكي لا تستطيع الصـين شراؤه وبذلك يتعرض الشعب الصيني لمجاعة لا تستطيع معها الحكـومة الصينيـة الا الخضوع

لارادة السياسة الامـريكية. هكـذا تنظر الادارة الامريكية لسلاح الغذاء.

بعد هذا العـرض الموجـز والسريـع لاوضاع بعض من البلاد المتخلفة نستنتج ان التدهور الذي تعاني منه البـلاد المتخلفة يعـود لعوامـل كثيرة ومعقدة؛ فالتخلف ليس حالة ثابتة وانما هو عملية تـاريخية اشتـركت في تشكيلها عـوامل داخليـة وخارجية اسفرت عن خلق هيكل او بناء اقتصادي ـ اجتمـاعي سياسي تـابع للبلـدان الرأسمـاليـة الكبرى فتوفرت بذلك ظاهرة التخلف متمثلة في ان اداء اقتصاد البلدان المتخلفـة ـ «الذي اصبـح تابعا» ـ يعمل لاشباع حاجات السوق الرأسمالي الـدولي وليس الحاجـات الاجتماعيـة للمنتجـين المباشرين في هذا البلد. وبالتالي قـام هذا البلـد بتعبئة ليس جزءا من فائضه الاقتصادي فقط الى الخارج؛ بل بتعبئة معظم انتاجه لاشباع حاجات السوق الدولي. فنتج عن ذلك تبلور نمط انتاج معين خـاضع كليـة في معظم الاحيان لمشيئـة السـوق الرأسمالي الدولي. ومن ناحية اخرى اصبح البلد

المتخلف تابعا في سد احتياجاته لهذا السوق، حيث ان اقتصاده في ظل ادائه الراهن لا يمكن من تغطية احتياجاتـه الذاتيـة، فالبلـد الذي يحـول ارضه الزراعية الى مزرعة قطن او كاكاو او قصب سكر

من الانتاج توفير المطالب المحلية من الغذاء.

ويضاف الى ذلك ان البلدان الرأسمالية المتقدمة في ظل ازمتها الراهنة ومع سيادة الشركات الاحتكارية ومتعددة الجنسية قد اقامت في البلدان المتخلفة هياكل صناعية، لا تخدم في كثير او قليل اقتصاد البلد المتخلف وانما توفر لرؤوس الاموال الوافدة عامل الايدي العاملة الرخيصة وبذلك يتسع لهذه الشركات هامش الربح الذي يتم تعبئته بدوره الى الخارج. اي لا يعاد استثماره في داخل هذا المجتمع وانما قد يعود اليه في شكل قروض مكبلة واقساط خدمة ديون اشد قسوة.

ولقد زرع هذا النوع من الشركات في عديد من البلدان المتخلفة مثلما حدث في المكسيك التي تنتج فيها سيارات فولكس فاجن الالمانية، ونجد نماذج مشابهة لهذا النوع من الشركات في كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا والفيليبين والهند وباكستان وسيريلانكا ومصر وتونس وساحل العاج...الخ.

ويتميز نوع الصناعات التي تم زراعتها في مثل هذه البلدان بما تتطلبه من عمل مكثف مثل الصناعات المتعلقة بالغزل والنسيج والاجهزة الالكترونية وصناعة الحديد والصلب وصناعة السفن والسيارات والبتروكيماويات..الخ.

ان هذا النمط الانتاجي الذي بمقتضاه اصبح يهيمن على العالم هيكل انتاجي كلي وتقسيم للعمل

يمتد ابعد من الحدود السياسية لاي دولة، قد افضى الى تدهور معدل نمو الانتاج في البلاد الرأسمالية المتقدمة وتزايد حالات الافلاس والبطالة والكساد، وذلك لانه في ظل المنافسة المفتوحة بين رأس المال الذي داخل البلد الرأسمالي المتقدم ورأس المال الذي خرج من هذا البلد ذاته ليقوم بتصنيع ربما نفس البضاعة، في بلد متخلف حيث الايدي العاملة رخيصة، نشأ التناقض في قلب النظام ككل في غياب سيطرة الدولة على حركة رأس المال وفي ظل سيادة قانون «المافسة الحرة»، فادى ذلك اغلاق تلك الشركات التي عجزت عن منافسة السلع الآتية من العالم الخارجي. حيث تراكمت السلع في الوقت الذي لا تسمح القوة الشرائية للجماهير باستيعابها.

ومن ناحية اخرى ادت السياسات المالية للبنوك الدولية التي اغرقت البلدان المتخلفة بالديون، الى

جدول رقم ٧
نسبة قيمة ما تصدره بعض البلدان المتخلفة الى البلدان الرأسمالية من اجمالي صادراتها (٪)

البلد	١٩٦٠	١٩٨٠

اثوبيا	٦٩	٦٤
زائير	٨٩	٤٥
مالوي	-	٨٢
الهند	٦٦	٥٣
هايتي	٩٨	٩٧
سيراليون	٩٩	١٠٠
اوغندا	٦٢	٧٨
النيجر	٧٤	٩٦
السودان	٥٩	٤٢
موريتانيا	٨٩	٩٤
السنغال	٨٩	٧٠
هندوراس	٧٧	٨٥
بوليفيا	-	٧٩
مصر	٢٦	٧٣
سلفادور	٨٨	٧٠
المغرب	٧٤	٧٠
نيجيريا	٩٥	٩٥
ساحل العاج	٨٤	٨١
الجزائر	٩٣	٩٦
البرازيل	٨١	٦٥

Source: B.M.R.S.D..

جدول رقم ٨
نسبة ما تمثله قيمة واردات بعض البلدان المتخلفة من المواد الغذائية والوقود من جمالي وارداتها (٪)

البلد	منتجات غذائية		الوقود	
	١٩٦١	١٩٧٨	١٩٦١	١٩٧٨
الصومال	٢٧	٢١	٤	٧
زائير	-	٢١	-	٧٠
سيراليون	٢٣	٢١	١٢	١٢
مدغشقر	١٧	١٩	٦	٧
غانا	١٩	١١	٥	١٤
موريتانيا	٥	٢٤	٣	٧
السنغال	٣٠	٢٤	٥	١٧
مصر	٢٣	٢٦	١١	١
الكونغو	١٨	٢٧	٦	٧
الجزائر	٢٦	١٨	٤	٢

Source: B.M.R.S.D.

احتلال القوة الشرائية لهذه البلدان بدورها لما ترزح تحته من اعباء تسديد ديونها واقساط خدماته. ولما تعانيه من ارتفاع يكاد يكون يوحي في الاسعار.

وهنا يتحدد معنى الازمة او ما المقصود بالازمة. فهي تعنى حالة من التدهور يمر بها النظام بفعل تطوره الداخلي نفسه بحيث تتفاقم تناقضاته.

فالبلدان الرأسمالية في محاولتها الخروج من الازمة اغرقت البلدان المتخلفة في كم من المشاكل اصبحت عاجزة عن الخروج منها حاسبة ان هذا هو المخرج فنتج عن ذلك ان تفجرت التناقضات في قلب النظام الرأسمالي ككل، اي في طرفيه المتقدم والمتخلف. واصبح المخرج غير واضح المعالم على المدى البعيد. فهل سيعاد تقسيم للعمل الدولي على ضوء التقدمات التكنولوجية الدقيقة من اليكترونات وميكرو بروسيسير ووسائل اتصال..الخ، لكي تكون تلك هي تخصصات البلدان الرأسمالية المتقدمة ومن ثم تتكفل البلدان المتخلفة بالصناعات التقليدية؟ ام هل ستنفجر حرب عالمية ثالثة لكي تعاد تقسيمات جديدة للاسواق وللادوار على مستوى العالم؟ وفي اي اتجاه ستكون هذه التقسيمات؟ هل نحو تأكيد ازدياد فقر الفقراء وازدياد غنى الاثرياء؟ ام سيكون هناك نظام اجتماعي عالمي جديد تتحقق فيه درجة من العدالة الاجتماعية والانسانية؟!

مصطفى عطية

أي رسالة أو تعليق؟